«البيئة» تحقق في تمرير مياه الصرف الصحي إلى مناهيل الأمطار في السالمية

أعلنت الهيئة العامة للبيئة أنها تحقق في شكوى بخصوص وجود مضخات تقوم بسحب مياه الصرف الصحي وصرفها على مناهيل الأمطار في منطقة السالمية.

وقالت الهيئة إن فريقا من إدارة التفتيش والرقابة ومركز المختبرات بالهيئة العامة للبيئة بمعاينة الموقع وأخذ عينات من المياه المصروفة عند نقاط الصرف وعينة من المياه المصروفة على البحر عند المجرور الواقع على الساحل والمتصل بشبكة الأمطار.

وتابعت الهيئة أنها تواصلت مع الجهات المعنية للوقوف على أسباب الربط القائم، وجار استكمال تحليل العينات واتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص ما تم رصده.

الإجمالي ارتفع إلى 52840 .. وتسجيل 3 حالات وفاة

833 إصابة جديدة بـ «كورونا» ونسبة المواطنين منها 64.3 والوافدين 35.7 بالمئة

شفاء 578 مصاباً زاد عدد المتعافين من الوباء إلى 42686 حالة

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 833 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد "كوفيد 19" ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 52840 حالة فيما تم تسجيل ثلاث حالات وفاة إثر اصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى يوم أمس 382 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ "كونا" إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الاصابة الـ833 السابقة تضمنت 536 حالة لمواطنين كويتيين ما نسبته 64.3 بالمئة و297 حالة لغير الكويتيين مانسبته 35.7.

وأضاف أن المصابين حسب المناطق الصحية جاءوا بواقع "254 حالة بمنطقة الاحمدي الصحية" و"200 حالة بمنطقة الجهراء الصحية" و"173 حالة بمنطقة الفروانية الصحية" و"136 حالة بمنطقة حولي الصحية" و"70 حالة بمنطقة العاصمة الصحية".

وعن أعلى المناطق السكنية من حيث تسجيل الإصابة بالفيروس ذكر أنها جاءت بواقع "40 حالة بمنطقة جابر العلي" و"36 حالة بمنطقة سعد الله" و"35 حالة بمنطقة صباح السالم" و"34 حالة بمنطقة العيون" و"32 حالة بمنطقة العارضية" و"30 حالة بمنطقة المنقف".

د. عبدالله السند

وعن آخر المستجدات في العناية المركزة لفت إلى أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة بلغ 150 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض "كوفيد 19" وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 9772 حالة.

وبين السند أن عدد المسحات التي تم القيام بها بلغ 5011 مسحة مشيرا إلى أن مجموع الفحوصات بلغ 422885 فحصا.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين إلى مداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت الصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس شفاء 578 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض "كوفيد 19" 42686 حالة.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة بهذا الشأن.

أكدت أنه مقيم بالبلاد وفقا لقانون إقامة الأجانب وأحيل إلى النيابة العامة كمتهم بعدة قضايا

«الداخلية» تنفي حصول «المتهم البنغالي» على الجنسية الكويتية

وزارة الداخلية

نفت وزارة الداخلية اليوم الخميس ما تم تداوله في بعض وسائل التواصل الاجتماعي من حصول "المتهم البنغالي" على الجنسية الكويتية مبينة أنه مقيم بالبلاد وفقا لقانون إقامة الأجانب وأحيل الى النيابة العامة كمتهم بعدة قضايا.

واكدت الوزارة في بيان صحفي أن ما تم تداوله من حصول هذا المتهم على الجنسية الكويتية غير صحيح داعية جميع وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي إلى تحري الدقة فيما تنشره من أخبار.

وأشارت الى أن أبوابها مفتوحة على مدار الساعة للرد على أي استفسارات تتعلق بالشأن الأمني.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح قال عما يسمى إعلاميا بقضية "النائب البنغالي المتهم بتجارة الإقامات" إنها "قضية مهمة فيها مظاهر فساد وهي الآن موجودة تحت سلطة النيابة العامة".

وأوضح الوزير الصالح ان وزارة الداخلية تتعاون مع النيابة العامة "عندما تطلب التحريات وعندما تتبين لها وتتكشف لها أسماء وشبهات فساد إضافية نقوم بتحرياتنا ونمدها بكل البيانات وكما كررت في أكثر من مناسبة فإن التوجيهات لدينا بإظهار الحقيقة كما هي ولا يوجد أي خط أحمر.. كل من ساهم في هذا المرض الخبيث عليه أن يتحمل المسؤولية".

لن نتوانى باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي مشارك في الخطأ

«المعلومات المدنية» تجدد دعوتها لمن لديه شكوى بشأن العناوين إبلاغ النيابة العامة

هيئة المعلومات المدنية

جدد المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي دعوته لمن لديه شكوى بشأن العناوين ابلاغ النيابة العامة مشيرا إلى قدرة الهيئة التعرف على من أنجز أي معاملة من واقع سجلاتها الالكترونية إذ تحتفظ الهيئة بالبيانات التاريخية لأي معاملة.

وأوضح العسعوسي في تصريح صحفي أمس أن الهيئة تكرر طلبها لكل من لديه شكوى بشأن بيانات قاطني السكن الخاص التقدم ببلاغ الى النيابة العامة حيث أن الهيئة صرحت بذلك كثيرا آخرها منتصف أبريل الماضي "إلا أنه لم تصل إلى الهيئة أي شكوى حتى تاريخه".

وشدد على أن الهيئة ستقف بجانب مقدم الشكوى في توفير البيانات اللازمة بشأن أصحاب العلاقة من المراجعين أو الموظفين مؤكدا أن الهيئة لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة ضد أي مشارك في الخطأ سواء من العاملين بالهيئة أو أصحاب العلاقة من المراجعين.

وبين أن الهيئة اتخذت عدة اجراءات صارمة لمعاملات تغيير العنوان آخرها فرض البصمة على المالك لاثبات حضوره وتأكيد بيانات القاطنين على سكنه إضافة الى الخدمة الالكترونية التي تم إطلاقها قبل سنتين والتي تمكن ملاك العقار من المتابعة الالية لأي حركة شطب أو إضافة تتم على عقاراتهم.

«البلدية»: إغلاق 4 محلات تجارية بالأحمدي خالفت الإجراءات الاحترازية من «كورونا»

أعلنت بلدية الكويت اغلاقها أربعة محلات تجارية في محافظة الاحمدي خلال شهر يونيو الماضي خالفت الاجراءات الاحترازية لتجنب انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد – 19".

وقالت البلدية في بيان صحفي أمس إن فرقها الرقابية قامت بتحرير 51 مخالفة متنوعة كما وجهت 935 انذارا لمحلات تجارية شملت محلات ومقاه وصالونات ومطاعم وبقالات وأسواق مركزية وأسواق ماشية وأسماك للالتزام بقرار مجلس الوزراء ووزارة الصحة.

وأوضحت أن هذه الجولات الرقابية تأتي في إطار الجهود المبذولة من قبل البلدية لمجابهة تداعيات "كورونا" بناء على القرارات مجلس الوزراء وقرارات وزارة الصحة ضمن الاجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها البلدية تجنبا لانتشار الفيروس.

وأضافت أنه تم الكشف على 117 من الأسواق الموازية وتم تحرير 79 مخالفة لأنشطة أخرى وتم توجيه 30 انذارا وتنبيها لأنشطة أخرى. وذكرت أنه تم خلال الشهر الماضي رفع 154 مركبة مهملة وسكراب ورفع 46 بقالة متنقلة فيما أفرجت عن 90 سيارة وحررت 61 مخالفة بائع متجول فضلا عن غسيل وتعقيم 147339 حاوية مختلفة الأحجام وسلال.

أكدت أن النظام آلي ولا يصرف إلا عن طريق «المدنية» الأصلية لصاحبها

«التجارة» تنفي صحة ما يتم تداوله حول سرقة المواد التموينية لإحدى فروعها

استمرار صرف المواد «التموين» للبطاقات المنتهية حتى نهاية أغسطس المقبل

وزارة التجارة

نفت وزارة التجارة والصناعة صحة ما يتردد عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن سرقة المواد التموينية في إحدى فروعها مؤكدة أن النظام التمويني الآلي لا يصرف إلا عن طريق المدنية الاصلية لصاحبها أو احد افراد أسرته فوق عمر 18 سنة.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس الأول أن الصرف يتم من خلال جهاز القارئ للبطاقة ولا يمكن الدخول على البطاقة نهائيا بعد استخراجها من القارئ مشيرة إلى أن إدارة التموين تقوم بعمليات جرد مستمرة من خلال فرق اللجان الجرد الدورية لجميع الأفرع التموينية في الكويت.

وأكدت دور تلك اللجان في عمليات الجرد خاصة في عمليات التدقيق على البيانات للمواد المستلمة والمصروفة والمتبقية في الأفرع التموينية ومحاسبة الجمعيات التي يوجد بها فروقات بكميات المواد التموينية وإحالتهم للنيابة التجارية. وأفادت أن نظام التموين الجديد يبين للوزارة في أي لحظة المخزون الفعلي جميع الأفرع التموينية لافتة الى أن الوزارة طالبت الجهات ذات العلاقة بتكويت العاملين في فروع التموين.

من جانب آخر أصدرت « التجارة» أمس قرارا يتم بموجبه إستمرار صرف المواد التموينية للبطاقات المنتهية حتى 31 أغسطس المقبل وذلك لما تقتضيه المصلحة العامة.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن القرار يشمل حاملي البطاقات التموينية والهويات الشخصية والمنتهية مدة صلاحيتها مؤكدة على جميع المسؤولين تنفيذ القرار كل وفق اختصاصه وينشر بالجريدة الرسمية.

وأشارت إلى استمرار العمل بكافة أفرع التموين من الساعة 8 صباحا حتى 5 عصرا عدا يوم الجمعة.

شددت على تقديم المسستندات الدالة على الضرر نتيجة التدابير الاستثنائية

«الموانئ» تدعو الموردين المتضررين من الحظر لمراجعتها لدراسة إعفائهم من الرسوم

دعت مؤسسة الموانئ الكويتية الشركات أو الأفراد من موردي البضائع الذين لم يتمكنوا من تسلم بضائعهم إثر فرض الحظر الجزئي أو الكلي في البلاد ما ترتب عليه فرض رسوم أرضيات إلى مراجعتها لدراسة إعفائهم منها. وقالت المؤسسة في تعميم نشرته في حسابها الإلكتروني الرسمي أمس الأول إن على موردي البضائع والأفراد تقديم المسستندات الدالة على الضرر شريطة أن يكون ناجما عن أسباب راجعة إلى تدابير فرض الحظر سواء الجزئي أو الكلي وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور التعميم كي يتسنى للمؤسسة دراسة الإعفاء من رسوم الأرضيات على ضوء المستندات المقدمة.